

## بريطانيا العظمى

الاستاذ أبو الفتوح عطيفة

(تابع)

تفويضه الهوى

في ١٦٠٣ انتهى عصر أسرة تيودور بموت الملكة العذراء اليصابات وبدأ عصر أسرة استيورت باغتلاء جيمس الأول عرش بريطانيا، وبدأ كذلك نضال عنيف بين الملك والبرلمان كان جيمس يؤمن بنظرية التفويض الإلهي وممتاها أن الملك مولى من قبل الله تعالى وليس لأحد من رعاياه محاسبته على أعماله وتصرفاته، وكان جيمس يستند في ادعائه على ما جاء في الكتاب المقدس من قول الله تعالى « بأمرى ونيابة عني يحكم الملوك ويقوم المستشارون بوضع القوانين العادلة ويحكم الأمراء ». وكذلك جاء في العهد القديم « شخص الملك مقدس وأى اعتداء عليه إنم عظيم، إن الملوك يجب أن ينظر إليهم كأشياء مقدسة، ومن يهمل في المحافظة عليهم يستحق الموت ... إن الملك ظل الله الذى يجلس على عرشه في السموات ويدير شؤون الكون. أيها الملوك باثروا سلطانكم بشجاعة لأنها مقدسة وضرورية لحياة الإنسان، ولكن باثروها في تواضع ورحمة. »

وهكذا آمن جيمس بسلطانه المطلق، ولكن البرلمان لم يوافق فيما ذهب إليه وأصر أعضاؤه على الاحتفاظ بحقوقهم وقدموا إلى الملك عريضة جاء فيها :

« إن حقوقنا وحرماننا موروثه وهى لا تقل خطرا ولا شأنا عن أملاكنا وأموالنا التى نتوارثها. إن صوت الشعب فى الأمور التى يصل إليها إدراكه من صوت الله. » واختتموا عريضتهم قائلاين : « إن عنايتنا يجب أن تعمل على تثبيت حب الشعب والتفاف قلوبهم حول عرش جلائتكم، وإن ولاء الدواب وحبيهم لجلائتكم قوى ممكن. »

ولكن جيمس غضب، وبدأ النضال، وزاد المسألة سوءا أن ملوك أسرة استيورت كانوا يؤمنون بمذهب كنيسة إنجلترا الأسقفى ظاهرا، ويطنون إيمانهم بالمذهب الكاثوليكي الذى كان الشعب يكرهه

وفد كانت الأزمة المالية العامل الأول فى قيام النزاع، فقد أراد جيمس أن يفرض الضرائب على الشعب ولكن النواب اعتجروا وقرروا أن فرض الضرائب حق من حقوقهم وطلبوا أن يناقشوا ميزانية الدولة. وتساءل النواب الساخطون هل الملك حق فرض الضرائب دون موافقتهم؟ ومن الذى يجب أن يشرف على ميزانية الدولة؟ أهو الملك أم البرلمان؟ وكان على الشعب أن يبيح إن عاجلا أو آجلا، وبطريق السلم أو بطريق الحرب

وقد مات جيمس الأول ١٦٢٥ وأجيب عن الأسئلة السابقة بوضوح وجلاء فى عصر ابنه شارل الأول الذى تولى بعده وأحب قبل أن أحدث عن شارل الأول أن أجيب عن السؤال التالى : « لماذا كانت إنجلترا أسبق الأمم الأوروبية إلى تقييد سلطة مليكها وإخضاعه لإشراف البرلمان، وإلى منح أفراد شعبها حرياتهم المدنية، وإلى تحرير نفسها من سلطان الكنيسة فى روما؟ »

يجيب بعض المؤرخين على ذلك بقولهم إن الشعب البريطانى والجنس التيوتونى يمتاز بحبه لحرية المدنية ورغبته فى أن يحكم نفسه بنفسه. ويقول مؤرخون آخرون إن موقع إنجلترا بئناى عن القارة الأوروبية لم يجعلها فى حاجة إلى الاحتفاظ بجيش قوى للدفاع عن نفسها ضد غزو محتمل، ويؤمن هؤلاء المؤرخون بأن ازدهار التجارة فى عصر اليصابات وجيمس وانتشار الرخاء كانا من أهم العوامل التى ساعدت على قيام النضال البرلمانى و عصر أسرة استيورت

شارل الاول : ١٦٢٥ - ١٦٤٩

كان شارل كاثييه يؤمن بالحق المسمى القدس ولذلك كرهه الشعب وساعد على ازدياد كراهيته له زواجه من أميرة فرنسية، وسرعان ما قام النضال بينه وبين البرلمان وكان محور النزاع « من صاحب السيادة فى إنجلترا؟ أهو الملك أم البرلمان؟ »

وكان سبب قيام النزاع مسألة فرض الضرائب، فقد قام شارل بعدة حروب جملة فى حاجة إلى المال، وقد رفض النواب موافقة الملك على فرض ضرائب جديدة فاضطر إلى حل البرلمان مرتين فى ثلاث سنوات واضطر إلى عقد قروض إجبارية، على أن الأزمة المالية لم تحل واضطر الملك عام ١٦٢٨ إلى دعوة البرلمان،

البرلمان ناوا الملك مما اضطره إلى فسخه ، ويعرف هذا البرلمان بالبرلمان القصير

لكن الملك عجز عن تسخير دفة الحكم واضطر إلى دعوة برلمان آخر عرف باسم الطويل ١٦٤١ - ١٦٥٣ . اجتمع هذا البرلمان ووجه كل همه لاقضاء على أعوان الملك ، فقبض على لورد ستراford ولورد وأقدمها ثم قبض على السلطة وألغى غرفة النجم وطلب أن يكون هو المتصرف في كل شيء ؛ يعين الوزراء ويقيلهم وكذلك يعين قواد الجيش ، ولكن الملك رفض قائلا « إني لو

منحتكم ( النواب ) ما تطلبون فلن أكون إلا ملكا بالاسم . » حاول الملك التخلص من النواب واسترداد سلطانه فأنهز فرصة الخلاف بين أعضاء المجلس وذهب إلى دار البرلمان للقبض على زعماء المعارضة ؛ ولكن المحاولة فشلت واندلعت نيران الثورة ، وتناحرت لندن أعضاء البرلمان ، واضطر الملك إلى أن يهرب إلى شمال إنجلترا

نظم الجمهوريون قواتهم بزعماءه أليغر كرمويل وحاربوا الملك شارل الأول وهزموه في موقعتي ناسبي ومرستون مور ثم سلم نفسه للبرلمان لحاكمه وحكم عليه بالإعدام ١٦٤٩ . يقول جرين : « أنارت أنباء إعدام شارل الأول فزعا ورعبا في جميع أنحاء أوروبا ، فطرد قيصر روسيا وزير بريطانيا من بلاطه ، وسحب فرنسا سفيرها من لندن ، وكانت هولندا أشد عداء للجمهورية التي قامت في بريطانيا . »

### جمهورية :

بعد إعدام شارل الأول أعلنت الجمهورية في إنجلترا واختير كرمويل حاميا لها ، وكان من المنتظر أن تتوطد ديمام الديمقراطية في عهد الجمهورية ، ولكن هذه الآمال تبددت وانتقلت السلطة إلى يد كرمويل وقد عرض عليه عرش إنجلترا فأبى وهكذا ضرب مثلا في الإخلاص المبدئ والبعد عن المنفعة الذاتية . واستاز عهد الجمهورية أيضا بسيادة التقشف والزهد . وظلت الجمهورية قائمة ما بقي كرمويل ، فلما مات انتخب ابنه مكانه ولكنه كان ضيفا فثار عليه الشعب وطلب إلى شارل الثاني ابن شارل الأول العودة إلى إنجلترا فعمل وتولى العرش ١٦٦٠ وبذلك كانت حياة الجمهورية في إنجلترا قصيرة ١٦٤٩ - ١٦٦٠ ويرجع ذلك إلى أن الشعب لم يكن ميالا للجمهورية ، وإلى أنه كان قد ألف النظام

وأبى النواب الموافقة على الضرائب الجديدة إلا بعد مصادقة الملك على مائتمس الحقوق ١٦٢٨ وفيه اعترف الملك للشعب بالحقوق الآتية :

أولا : لا يجوز للملك فرض ضرائب جديدة على الشعب بدون موافقة البرلمان

ثانيا : ليس للملك حق عقد قروض إجبارية

ثالثا : ليس للملك أن يسجن أى فرد إلا بعد محاكمة أمام محكمة قانونية

رابعا : ليس للملك أن يرغم أحدا على إيواء الحند ويعتبر مائتمس الحقوق الوثيقة الثانية في تاريخ الديمقراطية البريطانية

### حكم مطلق :

وعلى رغم توقيع شارل الأول للمائتمس الحقوق فإنه ظل يجمع الضرائب بطرق غير قانونية ولم يحترم مائتمس الحقوق ، واحتج النواب . ولما رأى شارل إصرارهم فسخ البرلمان ولمدة إحدى عشرة سنة ظل يحكم بدونه ، ونعرف هذه الفترة بفترة الحكم المطلق . لكن النواب قاموا وأعلنوا أن من يدفع ضرائب لم يقرأها البرلمان باعتباره خائفا لوطنه ، فاضطر الملك إلى القبض على زعمائهم وإلقائهم في غياهب السجون لامتناعهم عن الدفع ، ومع ذلك لم يستسلموا ؛ وكان من أشهرهم جون هيبين

ومن أشهر الضرائب التي لجأ شارل الأول إلى فرضها في تلك الفترة ضريبة السفن وهي تمطينا فكرة عن مدى حاجة الملك إلى المال وعن مدى مقاومة الشعب له . كانت ضريبة السفن في أول أمرها عبارة عن بعض السفن تقدمها الموانئ للدولة أثناء الحرب . فرض شارل هذه الضريبة على الموانئ ولكنه أمر أن تستبدل السفن بالنقود ثم محمها ، فبعد أن كانت قاصرة على الموانئ أمر الملك بجمعها من المدن الداخلية ، ولكن النواب ( أعضاء البرلمان المنحل ) رفضوا الدفع وطلبوا من الناس أن يمتنعوا عن دفعها كذلك فقموا وقبض الملك على هيبين وأعوانه وسجنهم ، فلم يلبثوا ولم يصفوا وذهب هيبين مثلا للبطولة البريطانية

وفي ١٦٤٠ اشتدت حاجة الملك إلى المال بسبب حروبه مع اسكتلندا فاضطر إلى دعوة البرلمان للموافقة على الضرائب ، ولكن

وأخيرا كان الشعب يعنى نفسه بأنه عند انقضاء أجل جيمس ستمتلي العرش ابنته ماري وكانت بروستانتية ، ولكن في ١٦٨٨ ولد له ولد من زوجته الكاثوليكية وبذلك صار وارثا للعرش فلم يطلق الشعب صبرا ، وثار ضد جيمس واستدعى ماري وزوجها وليم أدرنج من هولندا للحضور إلى إنجلترا لتولي العرش فقاما أرسل جيمس جيشا ليحول بينهما وبين النزول في أرض إنجلترا ، ولكن الجيش رفض أن يحارب الشعب وانضم إلى صفوفه في الترحيب بماري وليم وأسقط في يد جيمس واضطر أن يهاجر إنجلترا إلى فرنسا . وتعرف هذه الثورة بثورة ١٦٨٨ المجيدة

بعد فرار جيمس اجتمع البرلمان وقرر أن عرش إنجلترا خال ودعا ماري وليم لاعتلائه ، وكان هذا معناه أن الملك مولى من قبل الشعب وبذلك سقطت نظرية التفويض الإلهي . بعد ذلك قدم البرلمان إلى الملكة وثيقة تعرف باسم وثيقة الحقوق ١٦٨٩ وهي الوثيقة الثالثة في تاريخ الديمقراطية البريطانية وبمقتضاها تقرر

أولا : لا يمتلئ عرش إنجلترا إلا من يؤمن بمذهبها الديني .  
( حرم العرش على الكاثوليك من أبناء جيمس )  
ثانيا : ليس الملك أن يطل القوانين التي يصدرها البرلمان أو أن يحتفظ بجيش أو أن يفرض ضرائب جديدة بدون موافقة البرلمان

ثالثا : أعضاء البرلمان أحرار في آرائهم ولا يحاسبون على أقوالهم داخل البرلمان وكذلك تقرر حرية الانتخاب للناخبين وهكذا نرى أنه بعد نضال دام قرنا تقريبا تقرر المبادئ المتعددة التي نادى بها أعضاء مجلس العموم فأصبحت الضرائب لا تفرض والقوانين لا توضع والجيش لا يدعى إلا بموافقة أعضاء البرلمان ، كما تقرر أنه لا يجوز سجن فرد بمجرد صدور أمر ملكي ، كما أنه لا يجوز أن تطل القوانين بأوامر ملكية ، وكذلك كفلت حرية المناقشة في البرلمان

أبو الفتح عطفة

مدرس أول العلوم الاجتماعية  
بمستودع الثانوية

الملكي ، وكذلك كانت الجمهورية قائمة على اكتاف كرمويل ورجال الجيش فلما مات كرمويل انتهت الجمهورية

الملكية العائرة : ١٦٦٠ - ١٦٨٨

كان شارل الثاني من أحب ملوك إنجلترا إلى الشعب البريطاني ، وهناك قول مشهور « إن شارل الأول كان رجلا طيبا وملكاً سيئاً ، أما شارل الثاني فقد كان رجلاً سيئاً وملكاً طيباً . »

عاد شارل إلى لندن من منفاه فكان أول أعماله دعوة البرلمان إلى الاجتماع وكان هذا البرلمان ملكياً أكثر من الملك

وامتازت الفترة التي أعقبت عام ١٦٦٠ بانتشار اللهو والمجون والزحف كأن القوم كانوا ينتقمون للزهد والتعسف اللذين اضطروا إليها زمن الجمهورية

ورغم هذا كان شارل الثاني يؤمن بالحق الملكي المقدس ويقول « إن الملكية لا يتفق وجودها مع وجود هيئة سياسية تحاسبها ، لأن الملك الذي تنقض آراؤه ويحاسب وزرائه ليس له من الملك إلا الاسم . » ولكنه كان بعيد النظر كثيراً التساهل ولذلك لم تقم ثورات دستورية في عهده

وأحب أن أضرب لك مثلاً عن مدى تقييد شارل الثاني برغبات شعبه فأذكر لك أنه كان يدين بالمعقيدة الكاثوليكية التي كان الشعب يكرهها ، ومع ذلك ظل شارل يبطن حقيقة عقيدته الدينية حتى إذا جاءه الموت أعلن وهو بودع هذا العالم أنه قد عاش ومات وهو يؤمن بهذه المعقيدة ، مع أنه ظل طوال حياته يظهر للشعب أنه يؤمن بمذهب كنيسة إنجلترا الأسقي وقد امتاز عهد شارل الثاني ببدء ظهور الأحزاب السياسية في إنجلترا ، إذ ظهر حزب التوري وحزب المويج وقد تطورا فأصبعا حزبي الأحرار والمحافظين

ثورة : ١٦٨٨

مات شارل الثاني وتولي بعده جيمس الثاني وكان كاثوليكياً متمصباً يؤمن بالحق الملكي المقدس ميالاً إلى التسامح مع الكاثوليك ولذلك كرهه الشعب والبرلمان ، وقد أصدر لأئمة التسامح الديني وأمر رجال الدين بتلاوتها في الكنائس ولكنهم امتنعوا فقدمهم إلى الحاكم ولكن حكم ببراءتهم